

دعم وترقية المقاولات الصغيرة من خلال البنية المؤسساتية في الجزائر

مناد علي

mennadali@yahoo.fr

جامعة تلمسان

الملخص:

لقد حضت المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من الاهتمام لاعتبارها التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال خلق منافع جديدة بالإضافة إلى مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة. تحاول الجزائر كباقي الدول التي انتهجت مخططات التنمية تشجيع المقاولين على خلق مقاولاتهم الخاصة، وزيادة دور الشباب في سياسات التنمية والتعاون الإنمائي للتخفيف من البطالة وخلق توازن اجتماعي، حيث أصبحت هذه المقاولات واحدة من اقوي أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم العناصر الإستراتيجية في العملية التنموية.

سنحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من خلال إبراز دور الجهاز المؤسساتي في خلقها، إرشادها وتمويلها ودور مؤسسات دعم المبادرات الشبابية في متابعة ومساندة هذه المقاولات. الكلمات المفتاحية: المقاولات، التنمية المحلية، الجهاز المؤسساتي، خلق المقاولات الصغيرة.

مقدمة :

تشكل المقاولات الصغيرة استثمارا هاما تنعكس أثره على المجتمع من خلال أهميتها الإستراتيجية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمحلية.

لقد تناولت المقاولات قدرا كبيرا من الاهتمام في الفكر الاقتصادي، حيث يعتبر المقاول روح ورمز المقاولات الصغيرة، وأهم عوامل تطورها، بحيث أصبحت تمثل 70 % من مجموع المؤسسات، وقد أولت الجزائر كباقي الدول النامية أهمية كبيرة لهذا الكيان الاقتصادي، خاصة بعد المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية التي مست شريحة كبيرة من فئة الشباب، وعليه تبنت الجزائر سياسات داعمة لخلق وتنمية المقاولات الصغيرة من اجل إعطاء دفعة قوية نحو التنمية الاقتصادية المحلية والكلية، بحيث فتحت الجزائر المجال أمام القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق أهدافها وخططها التنموية.

من خلال هذه الورقة سنحاول الوقوف على اثر انتهاج سياسة المقاولات الصغيرة في تحقيق الأهداف التنموية في الجزائر خاصة في مجال التشغيل والتوزيع العادل للمداخيل والعدالة الاجتماعية. قبل التطرق إلى هذه الإشكالية لا بد من ضبط بعض المفاهيم الخاصة بالمحيط المؤسساتي، المقاولات الصغيرة والتنمية المحلية وإبراز العلاقة بينهما.

1/ مفاهيم أساسية حول المقاولات والمقاول :

شهد مفهوم المقاولات تطورا كبيرا في الفكر الاقتصادي ، فالمقاولات هي في نفس الوقت علم وفن، فمن المنظور القديم كانت تعتبر المقاولات محصورة في المتاجرة بممتلكات الغير، فكانت تعتبر العمل الحر هو العمل الذي من خلاله يستأجر قادة الثروة جنودا لحماية البلدات الصغيرة حسب ما ذكره (MARTINELI)

أما المقاربات الحديثة فتعتبر المقابلة الدخول الجديد للسوق بفعل دافع الربح، من خلال غزو أسواق جديدة إما بخلق سلع وخدمات جديدة أو كانت موجودة.

أول ظهور لاستخدام مصطلح المقاول فكان مرتبطا بالتاريخ العسكري الفرنسي في القرن 17م، وذلك بالإشارة إلى الشخص الذي يوجه للشحن العسكري، ولم يستخدم هذا المصطلح في مجال الأعمال إلا في القرن 18م، بحيث أصبح يشير مصطلح ENTREPRENEUR أو المقاول إلى الشخص الذي يشتري السلع بسعر معروف من أجل إعادة بيعها فيما بعد بسعر غير معروف معتمدا في ذلك على المخاطرة، وهو المفهوم الذي جاء به (CANTILLON RICHARD, 1755). كما عرف (J. BATISTE SAY, 1767) (1832) الذي يعتبر الأب الروحي للمقابلة المقاول بالمغامر الذي يتحمل الخطر في إدارة أعماله التجارية، فيعتبر مفهومه الاطلاقة الحقيقية لإعطاء دور محدد للمقاول في الفكر الاقتصادي.

في بداية القرن العشرين، جاء SCHUMPETER بمفهوم جديد يوضح فيه وظيفة المقاول في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية " بحيث اعتبر المقاول ممثلا رئيسيا ومركزيا للتغيير والمسؤول عن الإبداع والابتكار وخالق الديناميكية التي تؤدي بالضرورة إلى الربح والمستفيد من الفرص قبل الآخرين¹.

1-1/ عرض مختصر لأهم محطات التطور الفكري لمفهوم المقابلة :

طبقا له المقاول هو الشخص الذي يتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابه	A.CANTILLON 1855
يعرف المقاول بأنه الشخص الذي ينتج منفعة جديدة لحسابه الخاص من خلال منتج جديد	J.B.SAY 1803
طبقا لهما وظيفة المقاول ليست الإنتاج ولكن أخذ حكم على المستقبل المتوقع	A SMITH ET RICARDO 1817
المقاول يمثل الصناعة وهو الشخص الذي يتكفل بوظيفة الإدارة .	TURGOT & VON THUMEN 1826
قد أعطى مفهومهما عاما لمصطلح المقاول حيث يعتبر طبقا له الشخص الذي يقاول المشروع ويشرف عليه	SAINT SIMON 1848
يعتبر المقاول بأنه رأس مال عامل متحمس ومتعصب للربح	JEAN STE
المقاول هو الشخص الذي يطور توجهات الأنشطة الروتينية للتسيير و المراقبة.	MARX (1883)
يرى أن المقاول يشارك في نشر الأزمة	WARLAS ET PARETO 1874-1923
في هذه الفترة تطور مفهوم المقاول ليصبح المحرك للتطور الاقتصادي والابتكار ، وقد فرق بين مفهوم المقاول (المؤسس للمشروع) و المسير الذي تقتصر وظيفته على تسيير المشروع.	KEYNES (1931)

¹ - Philip Bernard" qui est l'entrepreneur ? débat autour du spectre de la théorie économique" P 5-12.

FRIDMAN(1959)	تعتبر المقاول المختار و يكون مكافئته بالربح ، و هو يرى أن المقاول لابد أن يكون حذرا في سوق يخلق فيه الفرص المناسبة.
KIZNER 1973	ينسب للمقاول دورين أساسيين الأول يتمثل في تحسين فعالية طرق الإنتاج وتحسين تدفق المعلومات في السوق. والثاني يتمثل في سد الفراغ في السوق غير المتكامل
GILDER(1985)	المقاول هو الشخص القادر على التعرف على القوانين المخبأة في الاقتصاد و هو مرتبط بالمؤسسة الصغيرة أي يكون فيه المالك و المسير و المنظم و المهندس
BAUMOL 1993	و هو يرى أن المقاول يتمشى طبقا للقواعد الصارمة في النظام الاقتصادي حيث عناصر المحيط تؤثر على سلوك المقاول.

المصدر: الندوة الدولية حول المقاول و الإبداع في الدول النامية معهد العلوم الاقتصادية و التسيير يومي 14/13 نوفمبر 2007 بالمركز الجامعي خميس مليانة.

2/ تحديد الإطار العام للمقاول الصغيرة :

رغم تنامي الصناعات الكبيرة، إلا أن الصناعات الصغيرة لم تختفي وتعايشت مع معظم الاقتصاديات، ولكن مع بداية الثمانينات والتسعينات تغيرت الوضعية وأصبحت معظم الدول النامية تهتم بالمقاولات الصغيرة والمصغرة لقدرتها على استيعاب العمالة الفائضة وخلق النمو¹.

أكد الكثير من الباحثين والقائمين على تنفيذ السياسات الاقتصادية في كثير من الدول خاصة الدول المتقدمة على أهمية المقاولات الصغيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وقدرتها على الجمع بين المساهمة والتشغيل، كما تلعب دورا هاما في توفير مناصب جديدة وخلق مداخيل خاصة في الدول النامية والتي تعاني من البطالة المتزايدة خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها. وتأتي أهمية هذه المقاولات من خلال :

- الإجماع بين الاقتصاديين والسياسيين على أنها تشكل قوة تنموية هائلة في الاقتصاد لأية دولة من دول العالم.
 - توجه معظم الوكالات الماتحة للمعونات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الطبيعة المتخصصة بهذه المقاولات بتقديم الموارد والمعونات التي تهدف إلى جعل هذه المقاولات تعتمد على نفسها.
 - اعتماد معظم الدول النامية والمتقدمة على سياسات وبرامج خاصة من شأنها دعم هذه المقاولات².
- 3/ الشكل القانوني للمشاريع " المقاولات " الصغيرة:

أحد خصوصيات المقاولات الصغيرة هي أنها شركة أفراد، فلهذا الشكل القانوني الذي تأخذه المقاولات عند الحصول على ترخيص لإقامتها من الناحية القانونية والرسمية ولشكل الملكية أثر كبير على خصوصية المقاولات، من خلال تحديد حقوق والتزامات صاحب العمل أو المقاول. أما البدائل الرئيسية المتاحة إما المقاول فهي إما

¹ - مدحت القرشي 2005، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ص 178.

² - محمد الهادي مبارك، المؤسسة المصغرة، المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية - قسنطينة، العدد 11/1999 ص 135.

أن تكون شركة الأفراد أو شركة التضامن، أو شركة الأموال "المساهمة" أو مزيج بين الإثنين من خلال شركة المسؤولية المحدودة¹.

- شركة التضامن : SOCIETE EN NON COLLECTIF (SNC) هي عبارة عن شركة أفراد تتكون عادة من 2 إلى 9 أشخاص يساهم كل واحد منهم بجزء من رأس المال أو من العمل.
- شركة ذات مسؤولية محدودة : SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITE-SARL يتحمل أصحابها الخسارة في حدود ما قدموا من حصص بالإضافة أن عددهم لا يزيد عن 20 لا يكتسبون صفة التاجر، كما يمكن أن تحمل اسم واحد من الشركاء أو أكثر على أن تكون مسبوقة أو متبوعة بـ SARL.
- شركة (فردية) وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة : EURL : ENTREPRISE UNIPERSONNELLE A RESPONSABILITE LIMITE هذا النوع من الشركات يخضع لنفس الشكل الذي تخضع له ذات المسؤولية المحدودة ولكنها تتميز بأحادية الشخص.
- شركة أسهم : SPA SOCIETE PAR ACTION وتتكون على الأقل من 7 مساهمين، ورأس مالها على ما بين 100000 أو 500000².

4-1/ مميزات المقاولات الصغيرة في الجزائر:

- تتميز المقولة في الجزائر مثلها مثل الدول النامية الأخرى عادة بالخصائص والمميزات التالية:
 - رأس المال الصغير: تتميز المقاولات بحجم رأسمال صغير مما يمكن أعداد كبيرة من أفراد المجتمع الذين يدخرون مبلغا من المال من إنشاء مقاولاتهم الخاصة وبالتالي لا تتطلب بني ذات حجم كبير مما يحقق التنمية الريفية والمحلية.
 - الملكية العائلية للمقولة: تأخذ عادة المقولة الصغيرة في الجزائر ومعظم الدول النامية صفة المقاولات العائلية.
 - انخفاض تكلفة العمالة: بسبب الاعتماد على الآلات والمعدات التي لا تتطلب يدا عاملة متخصصة وكثيرة لتكنولوجياها المحدودة والسهولة الاستعمال.
 - انخفاض حجم الإنتاج ومحدودية سوق التعامل: وذلك أن معظم هذه المقاولات تلبي حاجات السوق المحلية لا تتعدى المنطقة الموجودة بها، وهذا يجعلها محدودة خاصة بعد التطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري.
 - هذه المميزات تجعل هذه المقاولات مهددة في ظل المنافسة العالمية في السوق المحلية وبالتالي على المقاولات تحسين التنافسية من خلال تدعيم الجودة ومحاولة التمتع في السوق المحلية.
- 4-2/ تمويل المقاولات الصغيرة:

¹ - معاد نايف برونوطي 2005، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر - الطبعة الأولى، ص 109 - 110.

² - Revue de BNA (Banque nationale d'Algérie) lettre mensuelle 2ème année n°21, novembre 2003. Direction de la BNA Tlemcen P1.

يقصد بالتمويل توفير الموارد المالية اللازمة من الناحية النقدية لممارسة نشاط المؤسسة بالإضافة إلى المعنى الحقيقي للتمويل من خلال توفير الموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية وكذلك الاستخدام العقلاني والأمثل لهذه الموارد المالية.

إن طرق التمويل تختلف حسب خصوصية المشروع والمصادر المالية المتوفرة لدى المقاول، بالإضافة إلى المدى بحيث نجد التمويل القصير المدى، طويل المدى ومتوسط المدى ولدى خصوصيته.

- التمويل القصير المدى: ويكون هذا النوع من التمويل من خلال الائتمان المصرفي أو الائتمان التجاري بحيث يتم تمويل المقاولات بما تحتاجه من موارد مالية تساهم في بناء المشروع ومتابعته.
- التمويل المتوسط الأجل: وهو نوع من القروض التي يتم تسديدها في فترة تقل عن عشر سنوات ويأخذ شكلين: قروض مباشرة متوسطة الأجل و يقدم القرض بعد تقديم ، ضمان له ويتم تسديد القرض على أقساط، أو من خلال التمويل باستئجار أي استئجار الأصول من أجل الاستفادة منها بدل شراءها وليس مقتصرًا على الأراضي ومباني بل أصبح يشمل الأصول الثابتة.
- التمويل الطويل الأجل: ويكون عادة من خلال الأسهم العادية، السندات، الأرباح المحتجزة وذلك لأصحاب المشاريع التي تحقق الأرباح يتم استثمارها في مقاولات أخرى.

6/ أهمية المقاولات الصغيرة في التنمية المحلية:

تحتل المقاولات الصغيرة دورا برزا في عملية التنمية الاقتصادية و تخصصها بأنشطة اقتصادية تتناسب مع خصوصياتها وحجمها، مما يضمن الكفاءة و الجودة في أدائها بالإضافة إلى امتصاص الطاقات البطالة. للمقاولات الصغيرة والمصغرة القدرة على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، و من ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة و ضمان استدامة عملية التنمية¹ مما يؤدي إلى:

6-1/ تحقيق التوازن الإقليمي والمحلي:

تعتبر المقاولات المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي بحيث تعتبر الهجرة من الأرياف من الأسباب الرئيسية التي تضر بالقطاع الفلاحي والذي يعتمد إلى قوة العمل الريفية، فضلا أنها تشكل عينا كبيرا قطاعات الإنتاج الكبرى والخدمات في المدن، مما يهدد باتفجار سكاني، و عدم تكافؤ الفرص وتدهور نمط توزيع الدخول مما يؤدي إلى عدم وجود عدالة اجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، ومن ثمة فإن وجود المقاولات الصغيرة يعمل على التقليل من هذه المخاطر، كما يقيم من جهة توازننا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا كما تحقق تنمية محلية إقليمية من خلال تدعيم اللامركزية في تحقيق النمو الصناعي والاقتصادي².

6-2/ استغلال الموارد المحلية:

كما تتميز المقاولات الصغيرة لاستخدامها للموارد المحلية، مما يجعلها تساهم في خلق ترابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية والحيوية الأخرى كالنقل والقطاع الفلاحي وغيرها، كما أنها تتميز بمساهمتها في

¹ - بن طلحة صليحة 2006 " الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة ، ملتقى الشلف أفريل ص

التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري بتوفير سلع محل السلع المستوردة كما يمكن تصديرها إذا تم تصنيعها بأفضل الطرق لتكون قادرة على المنافسة.

6-3/ تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي:

من خلال إيجاد علاقة تعاون بين المقاولات الصغيرة والصغيرة، بدل البحث عن المفاضلة بينها، فالقاعدة الأساسية لتنمية الصناعات الصغيرة تتجلى في تكاملها مع الصناعات الكبيرة وتوطيد العلاقات وخلق روابط ما بين القطاعات ومختلف الفروع.

كما تساهم المقاولات الصغيرة في تنمية و تنشيط الإنتاج المحلي من خلال نشر روح العمل الحر لدى

جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل من خلال إقامة المشروعات التي تساهم في:

- خلق فرص العمل و التخفيف من البطالة العالية التي سببتها الأوضاع التي مرت بها الجزائر.
 - تحقيق تكامل اقتصادي من خلال انسجام بين هذه المقاولات و المؤسسات من أحجام أخرى، مما يحقق قاعدة صناعية متكاملة.
 - تنمية البنية التحتية من خلال المساهمة في الاقتصاد المنزلي، ورفع الدخل العائلي و بالتالي التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى العديد من الأهداف التي تحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- 7/ واقع المقولة في الجزائر :

- لقد صادف مرحلة رواج المقاولات في العالم العربي والجزائر بصفة خاصة، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مطلع التسعينيات، كالتخفيض أو نقص الادخار، زيادة البطالة، المديونية الخارجية وارتفاع تكاليف الخدمات، التطهير المالي، إعادة الهيكلة سواء القطاع الفلاحي أو الصناعي، الخصوصية و الانتقال إلى اقتصاد السوق وكل ما تعاناه المرحلة الانتقالية من صعوبات ومشاكل .
- حيث ارتكز التفكير في كيفية إيجاد إستراتيجية شاملة تمكن من الوصول إلى هدفين أساسيين :
- لأول يكمن من التخفيض من حدة هذه المشاكل، والثاني يكمن في إعادة بعث التنمية من جديد وفقا للمعطيات الدولية و الوطنية الجديدة.
- لقد اتفق معظم الاقتصاديين والمختصين في شؤون العالم الثالث ولفترة طويلة على أن القطاع العام يعتبر القوة الرئيسية والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات، فحتى في الدول الرأسمالية، يعتبر نمو القطاع العام مؤشرا ايجابيا في زيادة توسع القطاع الخاص، من خلال ما يقدمه من خدمات مكمل ومصاحبة له.
- وعليه فإن تدخل الدولة ضروري لمساعدة وتنمية المقاولات الصغيرة، وحماية مصالحها من خلال عملية تنظيم العلاقات الموجودة بينها وبين محيطها الخارجي وذلك بخلق هيئات وهيكل قوية ومتخصصة لمتابعتها، تمويلها ومنحها الامتيازات الضرورية لاستمرارها، من خلال استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم اتخاذ إجراءات المناسبة والضرورية لتعزيز عملية مرافقة المبادرين وتجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع، و هذا ما أدى إلى خلق الجهازين ANSEJ و CNAC بهدف الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009- 2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55000 منصب مباشر

سنويا وهذا خلال نفس الفترة، وتوفير الظروف المواتية للنهوض بقطاع PME PMI لما تتميز به من مرونة في التشكيل والتطور والتسيير والتأقلم مع مستجدات الواقع الاقتصادي الوطني والدولي.

- إن الجهود التي تبذل من أجل توفير مناخ ومحيط مساعد على تشجيع الاستثمار وجلبه بما في ذلك تحسين العلاقة بين المقاولات الصغيرة والبنوك و ذلك بعد الإصلاحات الكبرى التي مست المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية¹.

- بالإضافة إلى مساهمتها في تخفيض البطالة والتي كانت تقدر في سنة 2007 بـ 12.30 % مقارنة مع السنة السابقة حيث كانت 15.30 % و 17.70 % في عام 2004 كما تم إنشاء نحو 81000 مقالة صغرى ومتوسطة بمساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي خلقت أكثر من 231000 وظيفة على الصعيد الوطني، حيث صرحت الحكومة بخلق 2 مليون وظيفة سنة 2009 في إطار الخطة الخماسية التي رصدت لها 60 مليار دولار لتحفيز النمو².

8/ الأجهزة المؤسساتية لترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

8-1/ نظام القرض المصغر MICRO-CREDIT :

و نعني بذلك مبلغ مالي تمنحه الوكالة لأجل تنمية وتشجيع العمل الذاتي المستقل من عمل منزلي أو عمل حرفي أو لاقتناء سلع وخدمات أو القيام بأنشطة إنتاجية ويتراوح مبلغ القرض بين 50 ألف دج و350 ألف دج يسدد في مدة تتراوح بين 12 و60 شهرا، وفي الوقت الذي يعتبر هذا النظام الأداة الفعالة في توجيه الاقتصاد في الدول المتقدمة فإن الجزائر أول ما تبنت هذا النظام كان في اقتراح لوكالة التنمية الاجتماعية في اجتماع للمجلس الوزاري المشترك الذي أسفر عن وضع أهداف هذا النظام في تنمية النشاط الخاص وتشجيع عودة الريفيين لمناطقهم الأصلية وكذا إنتاج ثروات وتحسين شروط معيشة الفئات الأكثر حرمانا والعاطلين عن العمل³.

8-2/ البرامج التي يسيروها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNA) :

نظرا إلى عمليات التصريح الجماعي الناجمة من إعادة الهيكلة وخصوصة المؤسسات العمومية فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد، في إطار المخطط الوطني الاقتصادي (PSCE) ومنذ البدء في تنفيذه سنة 2004 وحسب النتائج المحققة في شهر ديسمبر 2006 كانت عدد المقاولات الجديدة مقدرة بـ 14133 ممولة من طرف البنوك.

8-3/ أجهزة ترقية الاستثمارات:

لقد عرف المجال الاستثماري في الجزائر قوانين كثيرة و تنظيمات فيما يخص ترقية الاستثمار العمومي أو الخاص ومع صدور قانون الاستثمار 93/12 المؤرخ 2001/08/03 المتعلق بتطوير الاستثمار ثم إنشاء وكالة ترقية الاستثمار APSI على المستوى الولائي وعلى المستوى المحلي، لجنة متابعة ترقية

¹ - مداخلة السيد طيب لوح وزير العمل والضمان الاجتماعي بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوم 28 جانفي 2006.

² - المعهد الوطني الجزائري للإحصاء (ONS).

³ - عن / CNS / مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل / جوان 2002 CNES الجزائر.

الاستثمارات CAPSI التي أنشئت بمقتضى التعليمات الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15/05/1994 يهدف وجود هذه اللجنة إلى تسهيل الحصول على الأراضي لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وهذا بغية تسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة كما تعتبر همزة وصل بين الوكالة والمستثمرين الجهويين والمحليين.

8-4/ أجهزة ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إن برامج تنمية وترقية أنظمة الشغل بالجزائر يقتضي بالضرورة ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف بالمقاولات الصغيرة التي تعتبر أحسن وسيلة لتوفير مناصب شغل على المدى القصير والمتوسط. تشير الإحصائيات الواردة من المعهد الوطني للإحصائيات بأن هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في السياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية بنسبة 96 % من القطاع العمومي المحلي وبنفس النسبة تقريبا في القطاع الخاص.

وقد أنشأت آليتين لأجل تسيير مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما: وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمساعدة عدة جمعيات ومؤسسات مالية¹.

والتي أخذت تدابير من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- إتحاش النمو الاقتصادي وتشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها.
 - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحث على وضع أنظمة جبائية قارة لها.
 - تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع و التجديد وثقافة التفاضل.
 - تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما أنشأت الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاتل أو ما يعرف بحاضنات المؤسسات لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسهل وتدعم وترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صناديق ضمان القروض المنشأة لدى الوزارة، فتعمل على ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

8-5/ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الإطار القانوني الخاص بإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تعد كيان اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات التجارية وتعتبر أحسن شكل لتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي بما تسمح بترقية روح المبادرة والمقاولية وإنشاء مناصب شغل وتأطير تقويم الشغل غير الرسمي. إن تحقيق التنمية الوطنية يعتبر الهدف الأساسي لأي برنامج اقتصادي أو اجتماعي، بما فيها تلك لبرامج التي تسطرها الدول النامية لمقابلة الزيادة السريعة في عدد السكان، لخلق فرص جديدة للتوظيف وتوجيه

¹ - MOUHOUBI Salah 1998 " L'Algérie à l'épreuve des reformes économiques" OPU Algérie P16.

² - مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر - الدورة العامة 20 لأشغال CNES عن جوان 2002 - الجزائر.

أساليب العمل وتنويعها، ومن ثم توسيع مصادر الدخل الوطني وزيادة إمكانيات الاستفادة من استغلال ثروات هذه الدول من مواد أولية و خامات زراعية إلى أقصى حد ممكن¹.

إن هذه السياسة من شأنها تحقيق نمو اقتصادي متوازن و توزيعه جغرافيا توزيعا عادلا بتحقيق معدلات نمو في جميع المناطق، الحضرية منها والريفية. يتضح هذا الهدف جليا من خلال ما تسعى إليه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي وضعت 53 فرعا محليا لها على كامل التراب الوطني و ليس هذا فحسب بل قامت بتقسيم المناطق إلى عادية و مناطق خاصة تستدعي امتيازات إضافية.

يساهم إنتاج هذه المؤسسات المصغرة كثيرا في تغطية حاجة الدولة الجزائرية إلى قطاع خاص نشيط يحقق أهداف سياسة الاقتصاد الحر ومن خلال طاقة بشرية معتبرة بينها الشخص السليم والمعوق والمتعلم والهاوي وأيضا برأسمال بسيط يتلاءم وطبيعة هذه المؤسسات المصغرة مما يؤدي إلى المشاركة في دفع مسار التنمية المحلية وفي رفع تحديات تحقيق التنمية الوطنية.

9/ التقييم العام لأجهزة التشغيل على المستوى المحلي:

إن الوضع الجديد لا يعني أن جميع الميكانيزمات الخاصة بتشجيع الاستثمار، بدأت تعمل بصورة منتظمة وواضحة لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين، إن إجراءات تشجيع الاستثمار وإنشاء المقاولات الخاصة لازالت تواجه عدة عراقيل خاصة فيما يتعلق بعمليات التمويل، لأن البنوك والمؤسسات المالية لا تزال تحت سيطرة عالية للدولة ولم تتحرر بعد من نفوذها، فرغم سياسات نسب الفائدة المنخفضة وإجراءات تحسين الضمانات، إلا أن المسؤولين عن البنوك لا زالوا يترددون في تمويل الاستثمارات بصفة عامة، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستثمارات القطاع الخاص بصفة.

كما يمكن القول بأن العراقيل الأساسية التي يواجهها اليوم قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بالأسباب التالية:

- عزلة البلديات والجماعات الإقليمية عن غيرها من الأجهزة الفاعلة وعدم مساندتها ودعمها للمقاولاتية.
- مشكل الإجراءات الإدارية المعقدة.
- مشكل العقار الصناعي كأرضية لإنشاء المقاولات الصغيرة أو المتوسطة.
- إن العلاقة بنك /مقاولات صغيرة أو متوسطة هي علاقة رسمية يشوبها الحذر فكل من هكها يشكلان عالمين مختلفين وبعيدين مما يجرّد العلاقة من دور الشريك الفعال.
- محدودية المعلومات في السوق وغياب الدراسات المتخصصة في هذا المجال وظروف عدم التأكد الذي توجد فيه المقاولات والمنافسة الخارجية.
- تفشي واستفحال ظاهرة الرشوة والفساد.

¹ - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي : دراسة نظرية و تطبيقية، 1988، مصر الدار الجامعية.

الخلاصة:

لقد سمحت الأجهزة المؤسساتية المسخرة لدعم وترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن طريق الامتيازات والإعانات المختلفة المقدمة للشباب لأصحاب المشاريع في فتح باب واسع أمام هدف الدولة الجاد في التخفيف من حدة البطالة وفسح المجال للمبادرة الخاصة في دعم الإنعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية المحلية والريفية المستدامة. وهو ما سمح بتحسين ظروف انجاز الاستثمار خصوصا في مجال التحكم في الآجال وتكاليف الانجاز وكذا ساهمت في التخفيف من التباينات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة على مستوى عدد كبير من مناطق البلاد.

لكن ورغم التعزيزات المقدمة لتحقيق أهداف إنشاء وتوسيع المقاولات، إلا أن المشاكل التي تعترض تطبيق هذا المخطط التنموي، تجعل النتائج المسجلة أقل من المستوى المطلوب، فتبقى مشاكل تردد البنوك في منح القروض مطروحة، وكذا الإجراءات الإدارية المعقدة، محدودية المعلومات في السوق وغياب الدراسات المتخصصة في هذا المجال وظروف عدم التأكد الذي توجد فيه المقاولات والمنافسة الخارجية وكذا عدم قدرة الشباب الدفاع عن مشاريعهم، بالإضافة إلى نقص الوعي المقاولاتي والإيمان بفكرة الشباب المتحمس للتجديد وقبول روح المقاولات والغامرة المفقودة وتفشي واستفحال ظاهرة الرشوة والفساد، هي أمور لا بد للدولة أن تأخذها بعين الاعتبار حتى تتمكن هذه الأجهزة المؤسساتية الوصول إلى الأهداف المسطرة لها. قائمة المراجع باللغة العربية:

- الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية معهد العلوم الاقتصادية و التسيير يومي 14/13 نوفمبر 2007 بالمركز الجامعي خميس مليانة.
- مدحت القرشي 2005، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ص 178.
- محمد الهادي مبارك، المؤسسة المصغرة، المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية - قسنطينة، العدد 1999/11 ص 135.
- سعد نايف برونوطي 2005، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)، دار وائل للنشر - الطبعة الأولى، ص 109 - 110.
- بن طلحة صليحة 2006 " الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، ملتقى الشلف لأفريل ص 359.
- فتحي السيد عبده أبو سعيد أحمد 2005 " الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية " مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ص 74
- مداخلة السيد طيب لوح وزير العمل و الضمان الاجتماعي بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوم 28 جاتفي 2006.
- المعهد الوطني الجزائري للإحصاء (ONS).
- عن / CNS / مشروع التقرير حول تقويم اجهزة الشغل / جوان 2002 CNES الجزائر.
- مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر - الدورة العامة 20 لأشغال CNES عن جوان 2002 - الجزائر.
- على لطفي، التخطيط الاقتصادي : دراسة نظرية و تطبيقية، 1988، مصر الدار الجامعية.

- Philip Bernard " qui est l'entrepreneur ? débat autour du spectre de la théorie économique" P 5-12.
- Revue de BNA (Banque nationale d'Algérie) lettre mensuelle 2ème année n°21, novembre 2003.
Direction de la BNA Tlemcen P1.
- MOUHOUBI Salah 1998 " L'Algérie à l'épreuve des reformes économiques" OPU Algérie P16.